

أحكام الضيافة

في

الفقه الإسلامي

أعداد

د/ محمد عبد الحميد محمد سويفي

مدرس الفقه العام

بكلية الشريعة والقانون بأسسوط

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد الذي بعثه الله رحمة للعالمين ، وشفيعاً لنا يوم الدين ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، ورضي الله عن آل بيته وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

فإن الضيافة من آداب الإسلام وشرائعه وأحكامه وهي من سنن المرسلين ، وأول من ضيف الضيف إبراهيم عليه السلام : قال تعالى " قُلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ " (١) .

وقد أكد الإسلام هذا المعنى الأصيل وجعله سمة بارزة من سمات المؤمنين ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه البخاري ومسلم " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه " والعلاقة بين الإيمان وإكرام الضيف تظهر في الإحساس بأن الضيف عبد من عباد الله لا يجوز أن يحرم من خير هو من فضل الله سبحانه وأنه في الوقت نفسه أخ في الدين والإنسانية ، والأخوة يجب عليهم أن يتحابوا ويتعاونوا ، والزمان قلب قد يوضع الإنسان يوماً من الأيام في موضع هذا الضيف فيحتاج إلى من يقربه ويقدم له ما ينبغي أن يقدم .

ولتنظيم العلاقة بين الضيف ومضيفه أثرت أن أكتب في هذا الموضوع . وهو " أحكام الضيافة في الشريعة الإسلامية " لما لهذا الموضوع من أهمية حيث أنه يتعلق بأمور الناس وشئون المجتمع

وتماسكه .

والله أسأل أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه ، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

خطة البحث :

وقد خططت لأن يكون بحثي في هذا الموضوع بعد المقدمة من ثلاثة فصول وخاتمة وبياناتها كالتالي : —

الفصل الأول : تعريف الضيافة ومشروعيتها وفوائدها .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريفها .

المبحث الثاني : مشروعيتها وفوائدها .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مشروعيتها .

المطلب الثاني : فوائدها .

الفصل الثاني : حكم الضيافة

ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : حكمها ومدتها على المسلمين .

المبحث الثاني : حكم الضيافة على أهل الذمة .

المبحث الثالث : حكم ضيافة الذمي على المسلم .

المبحث الرابع : حكم الضيافة على أهل الحضر .

المبحث الخامس : حكم الضيافة للحاضر (المقيم) .

المبحث السادس : حكم الامتناع عن إكرام الضيف .

الفصل الثالث : آداب الضيافة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : آداب المضيف .

المبحث الثاني : آداب الضيف .

وأما الخاتمة :

فتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث
ثم وضعت فهرساً لأهم مصادر البحث وفهرساً تفصيلياً لموضوعاته .

د / محمد عبد الحميد محمد سويقي

الفصل الأول

تعريف الضيافة ومشروعيتها

وفيه مبحثان :

• المبحث الأول : تعريفها .

• المبحث الثاني : مشروعيتها وفضائلها .

وفيه مطلبان :

• المطلب الأول : مشروعيتها .

• المطلب الثاني : فضائلها .

المبحث الأول

تعريف الضيافة

الضيافة في اللغة :

لفظ الضيافة مأخوذ من ضيف ، والضيف : النازل عند غيره^(١) .
 قال ثعلب : ضفته : إذا نزلت به وأنت ضيف عنده ، وأضفته :
 — بالآلف — إذا أنزلته عندك ضيفاً ، وأضفته إضافة : إذا لجأ إليك من
 خوف فأجرتة ، واستضافتي فأضفته : استجارتي فأجرتة ، وتضيفني
 وضيفته : إذا طلب القرى فقريته ، أو استجارك فمنعته ممن يطلب^(٢) .
 ومما يتصل بلفظ الضيافة :

القراء : من قري الضيف قراء وقرى : أضافه إليه وأطعمه .

ولفظ : الخفر ، يقال : خفر بالعهد يخفر إذا وفي به وخفرت
 الرجل حميته وأجرتة من طالبه .

ولفظ الزيارة : بمعنى قصد المزور إكراماً له واستئناساً به —
 يقال : زاره زيارة وزوراً ، أي قصده ، فهو زائر ، وقوم زور وزوار ،
 ومعناه : أضيفه وزواره .

ولفظ الإجارة ، من أجار الرجل إجارة ، إذا أمنه وخفر به
 وعليه^(٣) .

(١) المعجم الوجيز : مادة ضيف ، صادر عن مجمع اللغة العربية بمصر .

(٢) المصباح المنير : للفيومي مادة : ضيف .

(٣) انظر مادة ضيف ، زور : مختار الصحاح ، للرازي .

وانظر أيضاً : فتح الباري : لابن حجر ج ١٠ ص ٥٣٢ ط / دار الفكر .

وقد ورد في القرآن الكريم لفظ الضيف — وما اشتق منه — ست

مرات هي :

- ١ — في قوله تعالى : " وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ " (١) .
- ٢ — وفي قوله تعالى : " هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ " (٢) .
- ٣ — وفي قوله تعالى : " وَلَقَدْ رَاودُوهُ عَنْ ضَيْفِهِ فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ " (٣) .
- ٤ — وفي قوله : " فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي " (٤) .
- ٥ — وفي قوله : " قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ " (٥) .
- ٦ — وفي قوله : " اسْتَظْعَمَا أَهْلًا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا " (٦) .

وقد ورد في السنة النبوية لفظ ضيف كثيراً ، ونذكرها إن شاء

الله حين الاستدلال منها في ثنايا البحث .

وفي الاصطلاح :

الضيافة : اسم لإكرام الضيف — وهو النازل بغيره لطلب الإكرام

الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ج ٢٨ ص ٣١٦ .

- (١) الحجر الآية (٥١) .
- (٢) الداريات : الآية (٢٤) .
- (٣) القمر : الآية (٣٧) .
- (٤) هود : الآية (٧٨) .
- (٥) الحجر : الآية (٦٨) .
- (٦) الكهف : من الآية (٧٧) .

— والإحسان إليه (١) .

والضيف اصطلاحاً : وهو النازل بغيره — لطلب الإكرام والإحسان إليه — كما ذكرنا في المعنى اللغوي (٢) .

والمضيف : بضم الميم — من أضاف غيره ، أي : الذي يدعو الضيوف ويقر بهم ويقوم على خدمتهم (٣) .

ولذلك يسمى من يقوم على خدمة ركاب الطائرة — وغيرها من المركبات — بالمضيف ، وهي المضيافة .

وليست الضيافة منحصرة في الطعام والشراب بل إذا اضطر إلى نحو فعل أو ما يستر عورته أو ما ينجو به من هلاك في مسيرة من لباس أو غيره ، كان ذلك من الضيافة ، وعليهم بذل ذلك له ، وإجارتة وحمايته بمنعه ممن يطلبه (٤) .

ومما سبق يظهر لنا تلاقى وتطابق المعنى اللغوي والاصطلاحي في تعريف الضيف والضيافة .

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار : لابن عابدين ج ٢ ص ٤٢٩ ط / مصطفى

البابي الحلبي بمصر ، حاشية قليوبي ج ٣ ص ٢٩٨ .

(٢) المراجع اللغوية السابقة .

(٣) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٢٩ .

(٤) شرح النيل وشفاء العليل : لمحمد بن يوسف أطفيش ج ٥ ص ١٩٤ ط / مكتبة الإرشاد

المبحث الثاني

مشروعيتها وفنائها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

مشروعيتها

تعتبر الضيافة من مكارم الأخلاق وجميل الخصال التي تحلى بها الأنبياء ، وحث عليها المرسلون ، واتصف بها الأجواد كرام النفوس ، فمن عُرِف بالضيافة عُرِف بِشرف المنزلة ، وعلو المكانة ، وانقاد له قومه ، فمآساد أحد في الجاهلية ولا في الإسلام إلا كان من كمال سؤدده إطعام الطعام وإكرام الضيف .

وقد رغب الإسلام في الضيافة ، وعدها من أمارات صدق الإيمان (١) .

ففي الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه (٢) وما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : إن مكارم

(١) إحياء علوم الدين : للغزالي ج ٢ ص ١٢ ط / مصطفى الحلبي بمصر ، شرح النووي — على مسلم — ج ٢ ص ١٨ ط / الريان ، رد المحتار على الدر المختار ج ٥ ص ١٩٦ .

(٢) صحيح البخاري ج ١٠ ص ٤٤٥ ، ص ٥٣٢ ، مطبوع مع فتح الباري ، صحيح مسلم مع شرح النووي ج ٢ ص ١٨ : ٢٠ رياض الصالحين : للنووي ص ١٢١ ط / مكتبة أبو بكر الصديق بمصر .

الأخلاق عشرة - وعدت منها - قري الضيف (١).

وقد أجمع الفقهاء على مشروعية الضيافة ، من حيث الجملة - ولا خلاف بينهم على ذلك (٢) ودل على مشروعيتها الكتاب والسنة وأفعال الأمة .

أما الكتاب :

فقد مدح الله تعالى فيه إبراهيم بكرم الضيافة في سورة هود والذاريات فقال سبحانه " وَلَقَدْ جَاءَتْ رَسُولَنَا إِبْرَاهِيمَ بِالنَّبَشْرِ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ " (٣) .

وقال تعالى : " وَلَئِنْ أَتَاكَ حَدِيثٌ ضِيفِ إِبْرَاهِيمَ الْمَكْرُوبِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ * فَرَأَاهُمْ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشِّرُوهُ بَغْلَامٍ عَليمٍ " (٤) .

(١) مكارم الأخلاق : للحافظ ابن أبي الدنيا - عبد الله بن محمد أبو بكر القرشي ج ١٠ ص ٢٥ الناشر : مكتبة القرآن بالقاهرة - كنز العمال : حديث رقم ٥١٢٩ .

(٢) مختصر اختلاف العلماء : للجصاص ج ٥ ص ٢٢٧ : ٢٣١ ، رد المحتار على الدر المختار : ج ٢ ص ٤٢٩ ، الاختيار لتعليل المختار : عبد الله بن مودود الموصلي ج ٤ ص ١٧٣ ط / دار المعرفة ، التمهيد : لابن عبد البر ج ٢١ ص ٢ ط وزارة الأوقاف بالمغرب ، بلغة السالك حاشية الصاوي : لأحمد بن محمد الضاوي ٢ / ١٧٧ ط / دار المعرفة ، حاشية قليوبي ج ٣ ص ٢٩٨ ، المغني لابن قدامة ١١ / ٩١ ط / دار الفكر ، الشرح الكبير لابن قدامة ، شمس الدين ، ج ١١ ص ٩١ مطبوع مع المغني ، الإنصاف للماوردي ج ١ ص ٣٨٠ ط / إحياء التراث العربي ، كشف القناع على متن الإقناع : للبهوتي ج ٦ ص ٢٠١ ط / عالم الكتب ، المحلى : لابن حزم ج ٩ ص ١٧٤ - منشورات دار الأوقاف الجديدة - بيروت - البحر الزخار : للمهدي المرتضى ج ٥ ص ٥١٢ ط / دار الكتب العلمية ، التاج المذهب لأحكام المذهب : أحمد بن قاسم الصنعاني الزيدي ج ٢ ص ٢٩٨ ط / مكتبة اليمن ، شرانغ الإسلام : للحلي ج ١ ص ١٥٤ ، ج ٢ ص ٢٠٩ منشورات دار مكتبة الحياة .

(٣) سورة هود : ٦٩٠ .

(٤) الذاريات : ٢٤ : ٢٨ .

والمدح من الله لنبيه إبراهيم على فعله هذا : دليل على مشروعية الضيافة ، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ ، ولم يرد ناسخ ، بل ورد المؤيد بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وتقريره .

وأما السنة :

فقد حفلت بالكثير من أدلة مشروعية الضيافة : نذكر منها ما يلي :

- ١ - ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه^(١) .
- ٢ - ما روى - بسند صحيح - عن أبي كريمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم ، فإن أصبح بفنائهم ، فهو دين عليه ، إن شاء اقتضى وإن شاء ترك^(٢) .
- ٣ - وروى عن عقبة بن عامر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا خير فيمن لا يضيف " ^(٣) .

كما أقر النبي - صلى الله عليه وسلم - ما حدث من ضيافات في عهده صلى الله عليه وسلم ومدح أصحابها وأثنى عليهم .

وأيضاً السنة الفعلية : حيث كان النبي - صل الله عليه وسلم - كريماً جواداً مضيفاً ، روى الطبراني عن سمرة بن جندب رضي الله

(١) الحديث متفق عليه - انظر : صحيح البخاري ج ١٠ ص ٤٤٥ ، ٥٣٢ ، صحيح مسلم مع شرح النووي ج ٢ ص ١٨ : ٢٠ ، رياض الصالحين للنووي ص ١٢١ .

(٢) سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٤٣ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٢١٢ ، سنن البيهقي ج ٩ ص ١٩٧ ، سنن الدارمي ج ٢ ص ٩٨ .

(٣) مسند أحمد ج ٤ ص ١٥٥ ، كنز العمال حديث رقم ٢٥٨٥٤ .

عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يقري الضيف (١) .
 واستقرت مشروعية الضيافة عند سائر الأمة - وصار ذلك
 إجماعاً - حيث فعلها الصحابة الأجلاء وسلف الأمة من بعده واستقر ذلك
 عندهم ، وتناقله الخلف عن السلف - فلم يخلو عصر من العصور منها
 - إلى يومنا هذا ، بل وعرف في كل مكان من وصف واشتهر بالوجود
 وكرم الضيافة وعظم القرى ، لعلمهم أن الضيافة من شعائر الإسلام ،
 والتفريط فيها تهاون في الدين ، يقول النووي : وقد أجمع المسلمون
 على الضيافة، وأنها من متأكدات الإسلام (٢) .

وأضاف في موضع آخر قائلا : وقد أجمع العلماء على فضيلة الإيثار
 بالطعام ونحوه من أمور الدنيا وحظوظ النفوس (٣) .

وقال المناوي : الضيافة من شعائر الإسلام ، فإذا أجمع أهل محلة
 على تركها دل على تهاونهم بالدين (٤) .

وروى عن قتادة أنه قال : شر القرى التي لا تضيف الضيف ، ولا
 تعرف لابن السبيل حقه (٥) .

(١) المعجم الكبير : للطبراني ج ٧ ص ٢٦١ .

(٢) شرح النووي - على مسلم ج ١٢ ص ٣٠١ .

(٣) المرجع السابق ج ١٤ ص ١٢ .

(٤) فيض القدير ج ٣ ص ٢١٤ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ج ١١ ص ٢٥ .

المطلب الثاني

فضائلها

الضيافة من مكارم الأخلاق ، ومن أمارات الكرم وحب الخير والتعاون على البر ، وقد ورد في فضائلها أحاديث وآثار كثيرة تفيد بأنها برهان على قوة الإيمان وصدق اليقين ، وطيب العنصر ، وشرف النسب ، وغير ذلك من الأوصاف المحمودة والأخلاق الحسنة (١) .

وتعتبر الضيافة من آداب الإسلام وخلق النبيين والصالحين ، وأول من أضاف الضيف إبراهيم الخليل عليه السلام ، وكان إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل خرج ميلاً أو ميلين يلتمس من يأكل معه ، وكان يكنى أبا الضيفان .

ونذكر بعض الأحاديث والآثار الواردة في فضل الضيافة وهي

ما يلي :

١ - ما روى عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه (٢) .

٢ - وروى أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : إني مجهود (٣) . فأرسل صلى الله عليه وسلم إلى بعض نسائه ، فقالت : والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء ، ثم أرسل إلى أخرى ، فقالت مثل ذلك ، حتى قلن كلهن

(١) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢ ، ١٣ ، شرح النووي على مسلم ١٨ / ٢ ، الفقه

الواضح ج ٣ ص ١٥٤ .

(٢) الحديث سبق تخريجه .

(٣) مجهود : أي أصابني الجهد ، وهو المشقة والحاجة وسوء العيش والجوع : شرح

النووي ج ١٤ ص ١١ .

مثل ذلك : لا والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم من يضيف هذا الليلة ؟ فقال رجل من الأنصار : أنا يا رسول الله ، فانطلق به إلى رحله ، فقال لأمرأته : أكرمي ضيف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا تدخر به شيئاً - وفي رواية : قال لأمرأته : هل عندك شيء ؟ - فقالت : لا ، والله ما عندي إلا قوت صبياتي ، قال : فعليهم بشيء ، وإذا أرادوا العشاء فنوميمهم ، وإذا دخل ضيفنا فأطفئي السراج ، وأريه أنا نأكل ، ففعدوا وأكل الضيف وبتنا طاويين ، فلما أصبح ، إذا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لقد عجب (١) الله من صنعكما بضيفكما الليلة ، فأنزل الله تعالى :

" وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَمِّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " (٢) .

٣ - إطعام الطعام - ومنه الضيافة - من الإيمان فقد روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أي الإسلام خير ؟ قال : تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف (٣) .

قال ابن حجر : وذكر الإطعام ليدخل فيه الضيافة وغيرها (٤) .

٤ - إن الله سبحانه وتعالى أبغض من يبغض الضيف فقد روى

(١) عجب : نسب التعجب إلى الله تعالى مجازية والمراد بها : أنه رضى بصنيعهما ، وعظم ذلك عنده - فتح الباري ج ٧ ص ١٢٠ .

(٢) الحشر : (٩) .

(٣) الحديث متفق عليه - انظر صحيح البخاري ج ١ ص ٥٥ ، صحيح مسلم ج ٢ ص ٩ ،

سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٠٨٣ .

(٤) فتح الباري ج ١ ص ٥٦ .

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا تكلفوا للضيف فتبغضوه فإنه من أبغض الضيف فقد أبغض الله ، ومن أبغض الله أبغضه الله " (١) .

٥ - وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : من أقام الصلاة ، وأتى الزكاة ، وحج البيت ، وصام رمضان ، وقرى الضيف ، دخل الجنة (٢) .

٦ - روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : إذا دخل الضيف على قوم دخل برزقه ، وإذا خرج خرج بمغفرة ذنوبهم " (٣) .

٧ - وقال أنس رضي الله عنه : كل بيت لا يدخله ضيف لا تدخله الملائكة (٤) .

والأحاديث الواردة في فضل الضيافة والإطعام لا تحصى وتكتفي بما ذكرناه هنا - وما سبق في بيان مشروعيتها - كأمثلة لبيان فضل الضيافة ، ومحامد فاعلها ، والترغيب فيها وعدم تركها .

(١) وقد روى الحديث بلفظ " نهانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نتكلف للضيف ما ليس عندنا وأن نقدم إليه ما حضرنا .

وروى بلفظ " لا يتكلفن أحدكم لضيفه ما لا يقدر عليه " =

= المغني في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ج ٢ ص ١٢ ، الفردوس بمأثور الخطاب : للدلمي الهمداني ج ٥ ص ١٢٨ ط / دار الكتب العلمية ، مسند البزار : لأبي بكر أحمد البزار ج ٦ ص ٤٨٢ ط / مؤسسة علوم القرآن بمصر ، فيض القدير ج ٦ ص ٤٤٤ ، مجمع الزوائد : للهيتمي ج ٨ ص ١٧٩ ط / دار الريان للتراث بمصر ، المعجم الكبير : للطبراني ج ٤ ص ١٨٨ ، شعب الإيمان : للبيهقي ج ٧ ص ٤٤١

ط / دار الكتب العلمية - كنز العمال : حديث رقم : ٧٣٩٤ .

(٢) المعجم الكبير : للطبراني ج ١٢ ص ١٣٦ ، الترغيب والترهيب : للحافظ المنذري ج ١ ص ٣٠١ ط / دار الكتب العلمية ، كنز العمال : حديث رقم ٤٣٥١٥ .

(٣) المقاصد الحسنة ص ٣٨ ، الفردوس بمأثور الخطاب للدلمي ج ١ ص ٦٨ ، فيض القدير ج ١ ص ٣٣٩ ، كنز العمال حديث رقم ٢٥٨٣٦ .

(٤) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٣ .

الفصل الثاني

حكم الضيافة

ويشتمل على ستة مباحث :

• المبحث الأول : حكمها ومدتها على المسلمين .

• المبحث الثاني : حكم الضيافة على أهل الذمة .

• المبحث الثالث : حكم ضيافة الذمي على المسلم .

• المبحث الرابع : حكم الضيافة على أهل الحضر .

• المبحث الخامس : حكم الضيافة للحاضر (المقيم) .

• المبحث السادس : حكم الامتناع عن إكرام الضيف .

المبحث الأول

في بيان حكمها ومدتها على المسلمين

نقصد بهذا الفصل حكم الضيافة التكليفي ، حيث أن الضيافة مشروعة بإجماع الفقهاء ولا خلاف بينهم في ذلك كما سبق بيانه . ويشتمل هذا الفصل على مطلبين : -

المطلب الأول

حكمها التكليفي

اختلف الفقهاء^(١) في حكمها التكليفي وذلك إلى رأيين :

(١) الخلاف في حكمها والرأيين المذكورين في الضيافة المشروعة - السابق الكلام عنها - لأنها الأصل ، وإذا أطلق لفظ الضيافة ينصرف إليها ، دون ما عداها - كالضيافة المحرمة - من أنواع الضيافات والضيوف التي ننوّه عنها فيما يلي :

أولاً : أنواع الضيافة :

١ - ضيافة مشروعة :

وهي الأصل ، وإذا أطلق لفظ الضيافة ينصرف إليها ، وهي ما سبق الكلام عنه

٢ - ضيافة محرمة : كالذبح لعوامر الجان ، وهو ما يفعله المريض بالحمى من طعام ويضعه على الطريق ويسمى ذلك ضيافة الجان .

٣ - ضيافة مكروهة : كالذبح للملائكة .

جاء في التاج والإكليل : " وعن ابن شهاب : لا ينبغي الذبح لعوامر الجان ، لنهي صلي الله عليه وسلم عن الذبح للجان ، وعن ابن عرفة : إن قصد به اختصاصها بانتفاعها بالمذبوح كره ، وإن قصد التقرب به إليها حرم ، وكره مالك : ما ذبحوه لجبريل ، ويلتحق بهذا ما يعمله المحموم من طعام ويضعه على الطريق ويسميه ضيافة الجان .

منح الجليل للشيخ عليش ج ٢ ص ٤١٧ ط / دار الفكر .

ثانياً : أنواع الضيوف : الضيوف ثلاثة :

الرأي الأول : أن الضيافة ليست بواجبة وإنما هي سنة ، وهو لجمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عن الإمام أحمد ابن حنبل وقول الإمامية والإباضية (١) .

الرأي الثاني : أن الضيافة واجبة وهو لأكثر الحنابلة ، وقول الظاهرية والزيدية (٢) .

١ - ضيف الله : وهو الخارج في طلب علم أو حج ، أو واجب من الواجبات ، ونحو ذلك وغيره من الطاعات ، وهذه ضيافة مشروعة ولصاحبها حق الضيافة .

٢ - ضيف السنة : وهو الخارج في طلب مباح كالسفر لبلد معين لمعرفة معالمه ، وغير ذلك من السفر المباح وهذه ضيافة مشروعة ولصاحبها حق الضيافة .

٣ - ضيف الشيطان : وهو من خرج في معصية ، كمن سافر للقتل أو خلف إنسان لسرقته ، أو إلى مكان للزنى ، ونحو ذلك ، وهذا لا حق ضيافة له . جاء في كتاب النيل وشفاء العليل وشرحه ج ٥ ص ٢٠٨ ، ص ٢٠٩ والضيف قيل ثلاث : ضيف الله وهو الماشي في طلب علم أو في زيارة أو حج أو نحو ذلك من الطاعات .

وضيف السنة : وهو الماشي في مباح غير تجر ، ولهما حق الضيافة . وضيف الشيطان وهو الماشي في معصية ، ولا حق ضيافة له .

ونقل صاحب كتاب شرح النيل وقال : الأضياف ثلاثة يعني الذين تلزمهم حقوقهم : ضيف يسير في طلب العلم ، وضيف زائر من ينبغي له أن يزوره من أخ له في الله أو رحم ، وضيف ذو حاجة أدركه الليل قبل وصولها ، فهؤلاء ونحوهم أضياف ، وضيافتهم مشروعة - شرح النيل ج ٥ ص ٢٠٩ .
(١) مختصر اختلاف العلماء : للجصاص ج ٥ ص ٢٢٧ : ٢٣١ ، مشكل الآثار : للطحاوي ج ٤ ص ٢٤٦ ط / دار الكتب العلمية ، أحكام القرآن : للجصاص ج ٣ ص ٢٨١ ، شرح معاني الآثار : للطحاوي ج ٤ / ٢٤١ : ٢٤٣ ط / دار المعرفة ، المنتقى : شرح الموطأ : ج ٧ ص ٢٤٢ ، مغني المحتاج للشريني ج ٣ ص ١٢٢ ط / مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الفروع : لابن مفلح ج ٦ ص ٣٠٨ ط / عالم الكتب ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٨٠ ، شرائع الإسلام ج ١ ص ١٥٤ ، ٢٠٩ ، شرح كتاب النيل وشفاء العليل ج ٥ ص ٢٠٦ .

(٢) التمهيد : ج ٢١ ص ٤٢ ، ٤٦ ، المنتقى شرح الموطأ : ج ٧ ص ٢٤٢ ، المغني والشرح الكبير ج ١١ ص ٩١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، كشف القناع ج ٥ ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، الروض المربع ج ٧ ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، المحلى ج ٩ ص ١٧٤ ، البحر الزخار ج ٥ ص ٥١٢ ، الدرر البهية في المسائل الفقهية للشوكاني ج ٢ ص ٢٠٠ ، الروضة =

وقال ابن العربي من علماء المالكية : أن الضيافة فرض على

الكفاية

ويرى المالكية أيضاً بوجوب الضيافة في حالة المجتاز الذي ليس

عنده ما يبلغ ويخاف الهلاك (١) .

الأدلة

أولاً : أدلة الرأي الأول :

استدل الجمهور القائل بأن الضيافة سنة بما يأتي :

١ - قول النبي - صلى الله عليه وسلم : لا يحل مال إمريء

مسلم إلا بطيب نفس منه (٢) .

٢ - ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي -

صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع - قال : لا يحل لامريء من مال

أخيه إلا ما أعطاه من طيب نفس (٣) .

٣ - وما روى عن أبي بكرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم

- قال : في خطبته يوم النحر بمنى - : إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم

وأبشاركم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم

= الندية شرح الدرر البهية : لأبي الطيب صديق الفنوجي البخاري ج ٢ ص ٢٠٠ ،

٢٠١

ط / دار التراث بالقاهرة ، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ج ٢ ص ٤٣٦ ،

٤٦٤ ، كتاب النيل وشفاء العليل ج ٥ ص ١٩٣ .

(١) المجتاز : الغريب الذي يمر في طريقه ببيت من البيوت التي على الطريق أو ببلد من

البلاد . انظر المنتقى شرح الموطأ ج ٧ ص ٢٤٢ .

(٢) سنن الدار قطن ج ٣ ص ٢٦ ، سنن البيهقي ج ٦ ص ٩٧ ، ١٠٠ ، مسند الإمام أحمد

ج ٥ ص ٧٢ ، ١١٣ .

(٣) السنن الكبرى : للبيهقي ج ٦ ص ٩٦ ، المستدرک على الصحيحين ج ١ ص ١٧١ ،

والحديث متفق عليه .

هذا (١) .

وجه الدلالة من الأحاديث الثلاثة :

أن هذه الأحاديث تحفظ الأموال على أصحابها ، وتحرمها على غيرهم إلا برضاهم وطيب نفس منهم ، والقول بوجوب الضيافة يجعل للضيف حقاً واجباً في مال غيره - المضيف - الذي نزل بداره - ولو بغير رضاه ، وهو ما يتعارض مع هذه الأحاديث ، وعليه تكون الضيافة ليست بواجبة .

ولما كانت الضيافة غير واجبة ، قلنا أنها سنة ، للترغيب فيها والحث عليها في الأحاديث الأخرى (٢) .

٤ - قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ليس في المال حق سوى الزكاة " (٣) .

وجه الدلالة :

وهو أن الضيافة ليست من الزكاة ، فلا تكون واجبة في مال الغير ، وتكون مسنونة ، يقوم لها المضيف بطيب نفس منه لفضلها والترغيب فيها .

ونوقشت الأحاديث الأربعة السابقة بما يأتي :

أولاً : الحديث الأول منها - لا يحل مال امرئ . . . " إسناده ضعيف ، فيه : علي بن زيد بن جدعان ضعيف ، وروى عن طريق

(١) الحديث متفق عليه : صحيح البخاري ج ١٣ ص ٢٦ ، صحيح مسلم ج ١١ ص ١٧٠ ،

سنن أبي داود ج ٢ ص ١٨٥ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٠٢٤ .

(٢) وهي الأدلة التي ذكرناها سابقاً في بيان مشروعية الضيافة وفضلها .

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٥٠٧ ، سنن البيهقي ج ٩ ص ٣٦٠ ، فيض القدير : للمناوي

ج ٣ ص ٨٠ .

حميد، وفيه : الحارث بن محمد القهري ، وهو مجهول ، وفيه داود بن الزبرقان، وهو متروك الحديث (١) .

ثانياً : أحاديث الضيافة مخصصة لهذه الأحاديث التي تثبت حرمة الأموال ، تبين أنه لا حق فيها إلا الزكاة (٢) .

ويجاب عن ذلك بما يأتي :

أولاً : الحديث الأول وإن كان إسناده ضعيفاً ، فإن لفظه ومعناه صحيحاً ، وهو مقوي ببقية الأحاديث الأخرى - التي معه - وهي أحاديث صحيحة ومروية بإسناد صحيح ، بل منها ما هو متفق عليه (٣) .

ثانياً : القول بأن أحاديث الضيافة مخصصة لهذه الأحاديث قول غير مسلم به ، لإمكان الجمع بين هذه الأدلة والعمل بها جميعاً وذلك بحمل أحاديث الضيافة على الاستحباب - وهو ما يقول به جمهور الفقهاء - أو على حالة المضطر (٤) ، وفي هذا جمع بين الأدلة والعمل بها جميعاً، والجمع والإعمال أولى من الترك والإهمال .

وبهذا تسلم الأدلة السابقة من المناقشة ، ويصح استدلال الجمهور بها .

٥ - روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لا يحلبن أحد ماشية (٥) أحد إلا بإذنه ، يحب

(١) التعليق المغني على الدار قطني : لأبي الطيب محمد أبادي ج ٣ ص ٢٦ مطبوع مع

سنن الدار قطني ، المجموع ج ٩ ص ٥٤ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٨ ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٣) المجموع ج ٩ ص ٥٤ .

(٤) شرح النووي على مسلم ج ١٢ ص ٣١ ، المجموع ج ٩ ص ٥٨ .

(٥) الماشية : تقع على الإبل والبقر والغنم - مختار الصحاح . مادة : مشى ، فتح الباري

ج ٥ ص ٨٩ .

أحدكم أن تؤتي مشربته (١) فتكسر خزائنه (٢) فينتقل طعامه ؟ فإنما تخزن لهم ضروع (٣) مواشيهم أطعمتهم ، فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه (٤) .

وجه الدلالة :

وهو أن تحريم أموال الناس بغير إئنههم وطيب نفس منهم يفيد عدم وجوب الضيافة ، لأن أخذ الواجب لا يتوقف على الرضا ولا طيب النفس .

٦ - ما روى عن شريك عن عبد الله بن عاصم قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : لا يحل لأحد أن يحل صرار (٥) ناقة إلا بإذن أهلها ، فإن خاتم أهلها عليها فقيل لشريك : أرفعه ؟ قال : نعم (٦) .

وجه الدلالة من هذا الحديث كسابقه .

٧ - ما روى عن أبي شريح الخزاعي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه

(١) المشربة : بفتح الميم والراء ، مكان الشرب ، وبكسر الميم وضم الراء : إناء الشرب ، وبضم الراء وفتحها : الغرفة وهو المراد هنا أي غرفته ، فالمشربة كالحفرة التي يخزن فيها الطعام وغيره : مختار الصحاح : ملة : شرب ، شرح النووي على مسلم ج ١٢ ص ٢٩ ، فتح الباري ج ٥ ص ٨٩ .

(٢) الخزائنه : هي المكان أو الوعاء الذي يخزن فيه ما يراد حفظه : مختار الصحاح : مادة خزن ، فتح الباري ج ٥ ص ٨٩ .

(٣) ضروع : الضرع للبهائم كالثدي للمرأة ، المصباح المنير مادة : ضرع .
(٤) الحديث متفق عليه . انظر : صحيح البخاري ج ٥ ص ٨٨ .

(٥) صرار : أي رباط : يقال : ناقة أو شاة مصرورة ، أي مربوطة الضروع ، وكان عادة العرب أنهم إذا أرسلوا الحلويات إلى المراعي ربطوا ضروعها وأرسلوها ، ويسمون ذلك الرباط صرارا ، المصباح المنير : مادة : صرر . هامش سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٧٢ .

(٦) سنن البيهقي ج ٩ ص ٣٦٠ ، مسند أحمد ج ٣ ص ٤٦ ، مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٦٢ .

جائزته ، قالوا : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة " (١) .

وجه الدلالة :

أن الجائزة تكرم وإحسان ، لأن الجائزة العطية والصلبة التي أصلها على النذب ، وعليه فتكون الضيافة مندوبة .

ويقوى هذا لفظ " فليكرم " . والكرم خلاف الواجب أو الإكرام ليس بواجب (٢) .

قال ابن حجر : واستدل ابن بطل بعدم الوجوب بقوله جائزته " قال : والجائزة تفضل وإحسان ليست واجبة (٣) .

وجاء في شرح النيل : ولفظ الجائزة والإكرام يدلان على عدم الوجوب (٤) .

ونوقش هذا الحديث من وجهين :

الوجه الأول :

قولهم أن الجائزة تفضل لا واجبة : هذا ضعيف لاحتمال أن يراد بالتفضل تمام اليوم والليلة ، لا أصل للضيافة (٥) .

الوجه الثاني :

أن ليس المراد بالجائزة في حديث أبي شريح العطية بالمعنى

(١) الحديث متفق عليه : وسبق تخريجه .

(٢) فتح الباري ج ٥ ص ١٠٨ ، شرح النيل وشفاء العليل ج ٥ ص ١٩٤ ، ٢٠٦ ، أحكام القرآن : لابن العربي ج ٣ ص ٢٠ ، ٢١ .

(٣) فتح الباري ج ١٠ ص ٥٣٣ ، شرح النيل وشفاء العليل ج ٥ ص ١٩٦ .

(٤) شرح كتاب النيل ج ٥ ص ٢٠٦ .

(٥) فتح الباري ج ٥ ص ١٠٨ .

الصحيح ، وهي ما يعطاه للشاعر والوافد ، لأن أول من أحدثها وسماها جائزة ، بعض إمراء التابعين — لكن الواضح أن المراد بالجائز في الحديث : ما يعطيه للضيف ويغنيه به عن غيره (١) .

ويجاب عن ذلك مما يأتي :

١ — قولهم : يحتمل أن يراد بالتفضل تمام اليوم واليلة غير مسلم به ، حيث أنه مجرد احتمال ، ومع التسليم لا يمنع كون أصل الضيافة على الندب ، وبديل لفظ " فليكرم " لأن الإكرام عطية ومنحة ليس بواجب .

قال القرطبي : والجائزة العطية والصلة التي أصلها الندب (٢) .

٢ — وأما الوجه الثاني ، فنناقشه ابن حجر بقوله : وأما تسمية العطية للشاعر ونحوه ، جائزة ، فليس بحادث ، للحديث الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنها أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أوصى بثلاث ، وذكر منها — وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم " (٣) .

كما أن القول بأن المراد بالجائزة في الحديث : ما يعطيه المضيف للضيف ويغنيه به عن غيره ، قول لا يثبت وجوب الضيافة ، ولا ينفي أنها سنة ، لأن العطية للصلة وإكرام الضيف ، والكرامة : من خصائص الندب دون الوجوب (٤) .

ثانياً : أدلة الرأي الثاني :

استدل أصحاب الرأي الثاني لما ذهبوا إليه ، بأن الضيافة واجبة

(١) فتح الباري ج ١٠ ص ٥٣٣ ، شرح كتاب النيل وشفاء العليل ج ٥ ص ١٩٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٦٤ .

(٣) الحديث متفق عليه : صحيح البخاري ج ٦ ص ١٧٠ ، صحيح مسلم ج ١١ ص ٩٣ ،

٩٤ ، سنن أبي داود ج ٣ ص ١٦٥ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ٢٠ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٦٤ .

بما يأتي : —

١ — قوله تعالى : " لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ " (١) .

وسبب نزول هذه الآية الكريمة: هو أن ضيفاً تضيف قوماً فأسأوا قراه فاشتكاهم ، فنزلت هذه الآية رخصة في أن يشكوا (٢) .

وجه الدلالة من هذه الآية الكريمة :

وهو أن الظلم حرام وممنوع ، ولا يكون الإنسان مظلوماً إلا بمنعه حقه الواجب ، كما أن الضيف رخص له بالشكوى فدللت هذه الآية على وجوب الضيافة .

قال القرطبي : وقد استدل من أوجب الضيافة بهذه الآية ، قالوا: لأن الظلم ممنوع منه ، فدل على وجوبها (٣) .

ونوقش هذا مما يأتي :

١ — يحمل هذا على وقت كانت الضيافة فيه واجبة ، ونسخ الوجوب بعد ذلك بالأدلة التي تحرم الأموال إلا بطيب نفس أصحابها .

٢ — وقد يحمل هذا على المضطر الذي لا يجد ما يأكل ، فيستضيف غيره فلا يضيفه .

٣ — وقد يكون المراد مجرد جهر الضيف بالقول بما حدث له كما نطقت الآية ، وأفاده سبب النزول — ويقول على سبيل الذم : إنه لم

(١) النساء : ١٤٨ .

(٢) أسباب النزول للنيسابوري ص ١٣١ ، باب النقول في أسباب النزول : للسيوطي ص ٣٠١ ، ٣٠٢ ، أحكام القرآن : لابن العربي ج ٦ ص ٦٤٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٢ .

يحسن ضيافته ، والذم يكون على ترك المندوبات ، كما يكون على ترك الواجبات ، ولا يستلزم أن يكون على ترك الواجبات .

قال الجصاص : إن كان التأويل كما ذكر أصحاب القول الأول بالوجوب ، فقد يجوز أن يكون فيمن لا يجد ما يأكل فيستضيف غيره فلا يضيفه فهذا مذموم ، يجوز أن يشكي ^(١) .

وهذه الاحتمالات الواردة على الدليل ترد الاستدلال منه لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

٢ - قوله تعالى : " فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَفْلَمَا فَبُأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِمْ جُرْأً " ^(٢) .

وجه الدلالة :

أن الاستطعام في قوله : " اسْتَطْعَمَا " هو سؤال الطعام ، والمراد به هنا سؤال الضيافة ، بدليل قوله " فَبُأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا " أي أبوا أن يعطوهم ما هو حق واجب عليهم من ضيافتهما ^(٣) قال القرطبي: ويظهر من ذلك أن الضيافة كانت عليهم واجبة ، لأن الخضر وموسى إنما سالا ما وجب لهما من الضيافة ، وهذا هو الأليق بحال الأنبياء، ومنصب الفضلاء والأولياء .

ونوقش هذا بما يأتي :

١ - أن هذا الدليل لا يفيد الوجوب ، لأن امتناع أهل القرية من

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٣٨١ .

(٢) الكهف : ٢٧ .

(٣) فتح القدير : للشوكاني ، أحكام القرآن : لابن العربي ج ٣ ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

ضيافتهما ، دليل على أن الضيافة غير واجبة ، ولو كانت واجبة ما ترك الخضر وموسى ما كان حقاً واجباً لهما وما خير موسى الخضر في أخذ الأجر بقوله : لو شئت لاتخذت عليه أجراً . وسؤالهما الطعام كان للجوع ، فمن جاع وجب عليه أن يطلب — ولو ممن لا يجب عليه ما يرد جوعه^(١) .

٢ — ولو أفاد هذا الدليل الوجوب ، فمناقش ، بأنه شرع من قبلنا ، وقد نسخ هذا بالأدلة التي تحرم الأموال إلا بطيب نفس أصحابها ، مما يجعل الضيافة مندوبة لا واجبة .

٣ — أو يحمل على المضطر ، حيث تكون ضيافته واجبة .

قال الفخر الرازي : الضيافة من المندوبات ، وقد تكون من الواجبات ، بأن كان الضيف قد بلغ في الجوع إلى حيث لو لم يأكل لهلك ، وهذا ما حدث لهما ، حيث بلغ بهما الجوع مبلغاً شديداً ، وإن لم يصل لحد الهلاك ، بدليل قوله " لو شئت لاتخذت عليه أجراً " ، وبدليل قدرته على إقامة الجدار^(٢) ، ومن بلغ به الجوع مبلغاً شديداً ، كان مضطراً ووجب إطعامه .

الراجع :

وقول جمهور الفقهاء هو الأولى بالاعتبار من أن الضيافة سنة وليست بواجبة ، وذلك لقوة أدلته ، إلا إذا كان الضيف مجتازاً ولم يجد إلا هذا المضيف ، وصار مضطراً إليه ، فتجب الضيافة في هذه الحالة ، وفي هذا جمع بين الرأيين ، والجمع أولى .

(١) المرجع السابق ج ١١ ص ٢٤ .

(٢) التفسير الكبير : للفخر الرازي ج ٢١ ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

المطلب الثاني

مدة الضيافة

وأما عن بيان مدة الضيافة عند الفقهاء فيمكن القول أنه خلاف بين الفقهاء أن مدتها ثلاثة أيام وسواء عند الرأي القائل بأنها سنة ، أو الرأي الآخر القائل بوجوبها .

فمدة الضيافة ثلاثة أيام وأنها ليست بواجبة وإنما هي سنة (١) . ومدتها عند الحنابلة في الراجح عندهم ، والليث بن سعد : يوم وليلة ، والكمال : ثلاثة أيام (٢) .

قال ابن قدامة : والواجب يوم وليلة ، والكمال ثلاثة أيام ، وذكر ابن أبي موسى أن الواجب ثلاثة أيام (٣) . وهل اليوم والليلة من جملة الثلاث أم لا ؟ .

اختلف الفقهاء في ذلك إلى رأيين : -

الرأي الأول :

وهو رأي الأكثر : أن حق الضيافة - سواء كانت واجبة أم سنه - ثلاثة أيام فقط وما بعدها صدقة (٤) .

جاء في المحلى : أن الضيافة فرض ، ومدتها ثلاثة أيام ولا

مزيد (٥) .

(١) منح الجليل للشيخ علوش ج ٢ ص ٤١٧ ط / دار الفكر ، المجموع ج ٩ ص ٥٧ ، مغني المحتاج للشرييني ج ٣ ص ١٢٢ ، الفروع لابن مفلح ج ٦ ص ٣٠٨ ، ط / عالم الكتاب ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٨٠ .

(٢) المغني والشرح الكبير ج ١١ ص ٩١ ، ١٢٠ ، الروض المربع ج ٧ ص ٤٣٨ .

(٣) الشرح الكبير : لابن قدامة ج ١١ ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٤) مختصر اختلاف العلماء ج ٥ ص ٢٣٠ ، المجموع ج ٩ ص ٥٧ ، ٥٩ ، كشف القناع

ج ٦ ص ٢٠٢ ، المحلى ج ٩ ص ١٧٤ .

(٥) المحلى : ج ٩ ص ١٧٤ .

وبعد أن ذكر الشوكاني وجوب الضيافة قال : وحد الضيافة إلى ثلاثة أيام وما كان وراء ذلك فصدقة ^(١) .

واستدل أصحاب هذا الرأي على أن حق الضيافة ثلاثة أيام فقط . بما روى عن أبي شريح الخزاعي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " والضيافة ثلاثة أيام " ^(٢) . أما ما زاد على ذلك فيعتبر صدقة . فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الضيافة ثلاثة أيام ، فما سوى ذلك فهو صدقة " ^(٣) .

الرأي الثاني :

أن حق الضيافة أربعة أيام ^(٤) .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :-

أن الواو في لفظ الضيافة ثلاثة أيام وجانزته يوم وليلة ، للعطف والعطف يقتضي المغايرة ^(٥) .

وقد وفق البعض بين الرأيين فقال :

إن حق الضيافة يوم وليلة وإن مدتها ثلاثة أيام ، بأن الضيف إن

(١) الدرر البهية في المسائل الفقهية ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٢) الحديث متفق عليه ونصه كاملاً ، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جانزته ، قالوا : وما جانزته يا رسول الله ؟ قال يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يجرحه ، صحيح البخاري ج ١٠ ص ٥٣١ ، صحيح مسلم ج ١٢ ص ٣٠ .

(٣) سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٤٢ ، مسند أحمد ج ٢ ص ٣٥٤ .

(٤) انظر : شرح كتاب النيل ج ٥ ص ١٩٥ ، وفيه " وهذا يدل على أربعة أيام ، وفيه إشعار بأن الثلاثة واجبة بعد اليوم الأول المسمى بالجانزة كوجوب الجائزة ، المغني مع الشرح الكبير ج ١١ ص ٩١ .

(٥) فتح الباري ج ١٠ ص ٥٣٣ .

أقام فحقه ثلاثة وإن لم يقيم أعطى ما يجوز به يوم وليلة وهذا أعدل الأوجه كما ذكر ابن حجر حيث قال : ويحتمل أن يكون المراد بقوله : " وجائزته " مع ذكر الثلاث بياناً لحالة أخرى، وهي أن المسافر تارة يقيم عند من ينزل عليه ، فهذا لا يزداد على الثلاثة بتفصيلها، وتارة لا يقيم ، فهذا يعطي ما يجوز به قدر كفايته يوماً وليلة ، ولعل هذا أعدل الأوجه^(١).

الراجح :

ونميل لهذا الرأي الذي وفق بين الأقوال ونراه راجحاً وهو أن حق الضيافة مدته ثلاثة أيام فقط ، سواء أكانت واجبة أم سنة ، وما بعد ذلك فهو صدقة ، لصراحة النصوص النبوية الصحيحة في ذلك وهو ما عليه أكثر الفقهاء ، وهو أعدلها كما قاله ابن حجر

وإن كان مجتزأً فله جائزته يوم وليلة ، أي ما يجوز به يوماً وليلة .

أما القول : إن حق الضيافة أربعة أيام ، فلم ينهض له دليل .

(١) فتح الباري ج ١٠ ص ٥٣٣ ، وانظر أيضاً : شرح كتاب النيل وشفاء العليل ج ٥ ص ١٩٦ .

المبحث الثاني

حكم الضيافة على أهل الذمة^(١)

اختلف الفقهاء في وجوب الضيافة على أهل الذمة وذلك إلى رأيين :

الرأي الأول : لا تلزم الضيافة على أهل الذمة إلا بالشرط ، فيجوز للإمام أن يشترط ضيافة من يمر عليهم من المسلمين .
وهو للشافعية^(٢) والصحيح للحنابلة^(٣) والإمامية^(٤) فلقد جاء في الموسوعة :

يجوز : — بل يستحب عند الشافعية — أن يشترط الإمام على أهل الذمة ضيافة من يمر بهم من المسلمين زائداً على أقل الجزية ، إذا صولحوا في بلدهم ، ويجعل الضيافة على الغني والمتوسط ، لا الفقير ، ويذكر وجوباً في العقد : عدد الضيوف ، وعدد أيام الضيافة ، وقدر الإقامة فيهم ، وجنس الطعام ، والأدم ، وقدرهما وعلف الدواب إن كانوا فرساتا ، ومنزل الضيوف من كنيسة ، وفاضل المسكن ، ولا يزيد مقامهم من ثلاثة أيام .

(١) الذمي : هو المعاهد من اليهود والنصارى وغيرهم ، على خلاف في بعضهم ممن يقيم في دار الإسلام إقامة دائمة .
انظر في هذا : عقد الذمة أحكامه وأثاره لأستاذنا الدكتور / محمد سيد أحمد عامر - رسالة دكتوراه في كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر سنة ١٩٧٩م ص ٧٣ وما بعدها .

(٢) شرح البيجرمي ج ٤ ص ٢٣٦ ، نهاية المحتاج للرملي ج ٨ ص ٩٤ .
(٣) المغني : لابن قدامة ج ٨ ص ٥٠٠ ، أحكام أهل الذمة ، لابن القيم ج ٢ ص ٧٧٩ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٨٠ .

(٤) شرائع الإسلام : للحلي ج ١ ص ٣٢٩ ط / النجف الأشرف .

واشترط المالكية لكي تجب الضيافة على أهل الذمة أن يكونوا في البلاد التي فتحت عنوة (١).

جاء في المنتقى شرح الموطأ :

وتكون واجبة على أهل الذمة العامرين لأرض العنوة إن شرط ذلك عليهم (٢).

فإن لم يشترطها الإمام عليهم ، لم تجب عليهم ، لأنه أدار مال ، فلم يجب بغير رضاهم (٣).

الرأي الثاني : تلزم الضيافة على أهل الذمة مطلقاً سواء شرط الإمام الضيافة عليهم أم لم يشترط وهو لبعض الحنابلة (٤) والأباضية (٥)

الأدلة

أولاً : استدل أصحاب الرأي القائل بأن الضيافة لا تلزم أهل الذمة إلا بالشرط بالسنة ، والآثار والمعقول .

أما السنة : فمنها :

١ - ما روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صالح أهل نجران

(١) **المراد بالعنوة :** الغلبة ، فكل ما صار للمسلمين على وجه الغلبة من أرض أو من دون اختيار من غلب عليهم من الكفار ، فهو أرض عنوة ، سواء دخلنا عليهم الدار غلبة ، أو أحلوا منها مخافة المسلمين ، وسواء تقدمت في ذلك الحرب ، أو لم تتقدم ، أقر أهلها فيها ، أو نقلوا عنها - المنتقى شرح الموطأ للإمام مالك : للباقي الأندلس ج ٣ ص ٢١٩ ط / دار الفكر .

(٢) المنتقى شرح موطأ مالك : ج ٣ ص ٢٢٠ .

(٣) جواهر الإكليل ج ١ ص ٢٦٧ ، شرح البيجرمي ج ٤ ص ٢٣٦ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٩٤ ، المغني ج ٨ ص ٥٠٥ .

(٤) الإنصاف ج ٤ ص ٢٣٠ ، أحكام أهل الذمة : لابن القيم ج ٢ ص ٨٧٢ .

(٥) شرح النيل ج ٢ ص ٣٠٥ .

فكتب لهم كتاباً نسخته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما كتب محمد رسول الله - صالح أهل نجران ٠٠٠ وفيه "وعلى أهل نجران مقررى رسلي عشرين ليلة فما دونها" (١) .

٢ - ما روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وعلى ضيافته من يمر بهم من المسلمين (٢) .

وأما الآثار : فمنها :

١ - ما روى أنه سأل أبا عبد الله عن حديث ابن أبي ليلى جعل عمر - رضي الله عنه - على أهل الجزية يوماً وليلة قال : قلت لأحمد ما يوم وليلة ؟ قال : يضيفونهم .

وقال حمدان بن علي قلت لأحمد . عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - جعل على أهل السواد (٣) وأهل الجزية يوماً وليلة فكنا إذا تولينا عليهم قالوا شياً شياً ، قلت لأحمد ما يوم وليلة ؟ قال : يضيفونهم ، قلت ما قولهم شياً شياً ؟ قال : هو بالفارسية ليلة ليلة

٢ - روى عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس أن عمر رضي الله عنه شرط على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القناطر ، وإن قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليه دية .

٣ - وعن حارثة بن مضرب أن عمر رضي الله عنه - اشترط أهل الذمة ضيافة يوم وليلة ، فإن حبسهم مطر أو مرض فيومين ، فإن

(١) سنن أبو داود ج ٢ ص ٢٤ ط / دار الكتاب العربي .

(٢) السنن الكبرى : للبيهقي ج ٩ ص ١٩٥ .

(٣) أهل السواد : وهم أهل القرى والأرياف التي كانت في ضواحي كربلاء بالعراق - سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٠٥ .

مكثوا أكثر من ذلك أنفقوا من أموالهم ويكلفون ما يطيقون .

- ٤ - وعن أبي أمامة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً سأل فقال : إنا نمر بأهل الذمة فنصيب من الشعر ، أو الشيء ، فقال ابن عباس : لا يحل لكم من ذمتكم إلا ما صالحتموهم عليه^(١)
- ٥ - ما روى ابن سراقفة أن أبا عبيده بن الجراح كتب لأهل طليبا : عليكم إنزال الضيف ثلاثة أيام ، وإن نمنا بريئة من معرفة الجيش^(٢) .

وجه الدلالة من هذه الآثار :

يستدل من هذه الآثار من وجهين :

الوجه الأول :

أن الضيافة لا تلزم أهل الذمة إلا بالشرط ، وتلزمهم يوم وليلة ، وإذا صولحوا على ضيافة ثلاثة أيام لمن يمر عليهم قدرت عليهم وأخذوا بها ثلاثة أيام لا يزادون عليها .

والثلاثة إن كانت مشروطة عليهم فهي حق لازم عليهم للقيام به للمسلمين ، وإن لم تكن مشروطة عليهم لم يجز للمسلمين تناول ما زاد على اليوم والليلة إلا برضاهم .

الوجه الثاني :

أن عمر - رضي الله عنه - كان يراعى من يفرض عليهم ،

(١) أحكام أهل الذمة ج ٢ ص ٧٨٢ وما بعدها ، السنن الكبرى : للبيهقي ج ٩ ص ١٩٦ وما بعدها .

(٢) الأموال لأبي عبيدة ص ١٤٧ وما بعدها ، ط / دار الفكر مكتبة الكليات الأزهرية .

ففي شرطه على نصارى الشام والجزيرة ضيافة ثلاثة أيام ليسارهم وإطاعتهم ذلك ، وأما نصارى السواد فشرط عليهم يوما وليلة ، لأن حالهم كان دون حال نصارى الشام والجزيرة ، فكان عمر - رضي الله عنه - يراعى في ذلك حال أهل الكتاب كما كان يراعى حالهم في الجزية وفي الخراج .

وأما المعقول :

فإن وجوب الضيافة على أهل الذمة مصلحة لأغنياء المسلمين وفقرائهم .

أما الأغنياء : فإنه إذا لم يكن على أهل الذمة ضيافتهم فربما إذا دخلوا بلادهم لا يبيعونهم الطعام ويقصدون الإضرار بهم ، فإذا كانت عليهم ضيافتهم تسارعوا إلى منافعهم خوفاً من أن ينزلوا عليهم للضيافة فيأكلون بلا عوض .

وأما مصلحة الفقراء : فهو ما يحصل لهم من الارتفاق فلما كان في ذلك مصلحة لعموم المسلمين جاء اشتراطه على أهل الذمة (١) .

واستدل المالكية على وجوب الضيافة على أهل الذمة العامرين لأرض العنوة إن شرط ذلك عليهم بما يأتي : -

١ - ما روى عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال : قلنا يا رسول الله ، إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يقروننا ، فما ترى فيه ، فقال لنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف

(١) أحكام أهل الذمة ج ٢ ص ٧٨٦ وما بعدها ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥٠ .

الذي ينبغي لهم (١) .

وجه الدلالة :

أن الحديث أباح العقوبة بأخذ المال لمن لم يؤد حق الضيافة وهذا دليل على أن الضيافة واجبة على أهل الذمة لمن يمر عليهم وذلك حيث أن قوله : إنك تيعثنا - يعني وفداً أو غزاة .

ونوقش هذا من وجهين :

الوجه الأول :

يحتمل أن يكون هذا في أول الإسلام لمن كان يجتاز غزياً على أهل عهد ممن لم يكن يقدر على استصحاب الزاد إلى رأس مغزاته ، ولا يصل إلى الغزو والجهاد الذي تعين فرضه ووجوبه إلا بالقرى في الطريق .

الوجه الثاني :

يحتمل أن يكون ذلك بعد أن افتتحت خيبر وغيرها من بلاد الغنوة إن كان شرط ذلك على أهلها (٢) .

٢ - استدلوأ أيضاً بما رواه مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب : أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل الورق أربعين درهما ،

(١) قوله إنك تيعثنا : أي وفداً أو غزاة ، وقوله فلا يقروننا : أي لا يضيفوننا ، وقوله بما ينبغي للضيف : أي من الإكرام بما لا بد منه من طعام وشراب - انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٦٤٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٣٣٠ ، المنتقى شرح الموطأ ج ٣ ص ٢٢١ .

(٢) المنتقى شرح الموطأ ج ٣ ص ٢٢١ .

مع ذلك أرزاق المسلمين وضيافتهم ثلاثة أيام (١) .

ونوقش هذا :

بأن المشهور عند المالكية وهم الذين أوجبوا الضيافة على أهل العنوة إسقاطها لما حدث عليهم من الجور (٢) .

فقد قال مالك رحمه الله : أرى أن توضع عنهم اليوم الضيافة والأرزاق لما حدث عليهم من الجور .

وبناءً على ذلك : إذا لم يحدث عليهم جور ولم يظلموا وكانوا هم الظلمة كما في نصارى مصر ، فالواجب أن يغلظ عليهم وأن يزداد على ما كان مقرراً عليهم (٣) .

أدلة الرأي الثاني :

ثانياً : واستدل أصحاب الرأي الثاني القائل بوجوب الضيافة على أهل النذمة مطلقاً بما يأتي :

أولاً : عموم الأحاديث التي أوجبت الضيافة على المسلمين فذكر منها - ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : إيما ضيف نزل يقوم فأصبح الضيف محروماً ، فله أن يأخذ بقدر قرأه ، ولا حرج عليه (٤) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ٩ ص ١٩٥ .

(٢) انظر : الضيافة دراسة فقهية مقارنة . لأستاذنا الدكتور / سيف رجب قزامل ص ٦٤ .

(٣) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٤) الفتوح الرباني لترتيب مسند أحمد ١٩ / ٩١ ، نيل الأوطار للشوكاني ج ٩ ص

وجه الدلالة :

عموم هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي أوجبت الضيافة على المسلم - إذا أباح هذا الحديث وغيره العقوبة بأخذ المال لمن لم يؤد حق الضيافة (١) .

ثانياً : أن الذمي مخاطب بفروع الشريعة (٢) ، فتلزمهم الضيافة يوم وليلة على سبيل الوجوب ، وتلزمهم ثلاثة أيام إذا كانت مشروطة عليهم، وإن لم تكن مشروطة عليهم لم يجز للمسلمين تناول ما زاد على اليوم والليلة إلا برضاهم (٣) .

ونوقش هذا بما يأتي :

بأن الضيافة من مكارم الأخلاق وهي واردة في حق المسلمين فقط، أما تكليف غير المسلمين بفروع الشريعة الإسلامية ليس معناه إجبارهم على كل واجبات الشريعة .

كما أن الضيافة في حق المسلمين ليست واجبة مطلقاً والفقهاء قالوا بأن الإكرام يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، ولذلك ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأن الضيافة مندوبة في حق المسلمين وليست

(١) نيل الأوطار : للشوكاني ج ٩ ص ٣٨ .

(٢) انظر : في ذلك مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط : لأستاذنا الدكتور / عبد القادر أبو العلا - بحث بعنوان هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة من عبادات ومعاملات وجنایات أم لا ، وعقد الأمانة لأستاذنا الدكتور / محمد سيد أحمد عامر رسالة دكتوراه - كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٧٩ ص ٥٣٢ وما بعدها .

(٣) انظر : الضيافة - دراسة فقهية مقارنة - لأستاذنا الدكتور / سيف رجب قزامل ص ٦٣ .

بواجبة (١) .

ثالثاً : شرط عمر رضي الله عنه الضيافة على أهل الذمة وذلك يعتبر سنة مستمرة على مر الأزمان سواء شرطه عليهم من بعده من الأئمة ، أو لم يشرطه ولهذا عمل به الأئمة بعده واحتج الفقهاء بالشروط العمرية وأوجبوا اتباعها (٢) .

الراجع :

ونميل للرأي الأول القائل بأن الضيافة لا تلزم أهل الذمة بالشرط ، وذلك لقوة أدلته ولمناقشته أدلة الرأي الثاني ، ولأن الضيافة تتصل بالعبادة التي يثاب عليها المسلم ، وغير المسلم ليس بأهل للعبادة ، لأنه لا يثاب فلا يكون من أهل الخطاب .

(١) المرجع السابق ، وانظر عقد الذمة لأستاذنا الدكتور / محمد سيد أحمد عامر ص ٤٥٢ .

(٢) أحكام أهل الذمة ج ٢ ص ٧٨٧ .

المبحث الثالث

ضيافة الذمي على المسلم

اختلف القائلون بوجوب الضيافة في حكم ضيافة الذمي على المسلم إلى رأيين : -

الرأي الأول : تجب ضيافة الذمي على المسلم وهو رواية للحنابلة:

قال ابن القيم - رحمه الله - : وتجب الضيافة على المسلم للمسلمين والكفار لعموم الخير ، وقد نص عليه أحمد في رواية حنبل ، وقد سألته إن أضاف الرجل ضيف من أهل الكفر يضيفه ؟ فقال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم ، فدل على أن المسلم والمشرک يضافان ، والضيافة معناها معنى صدقة التطوع على المسلم والكافر (١) .

الرأي الثاني : عدم وجوب ضيافة الذمي على المسلم وهو للمالكية (٢) والشافعية (٣) والمذهب للحنابلة (٤) والأباضية (٥) .

الأدلة :

أولاً : استدل أصحاب الرأي الأول على وجوب ضيافة الذمي بما

(١) انظر : أحكام النمة ج ٣ ص ٣٤٢ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٨١ .

(٢) مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٨٣ .

(٣) مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٥٠ .

(٤) للمغني ج ٨ ص ٢٣ ، الإنصاف : ج ١٠ ص ٣٨١ .

(٥) شرح النيل وشفاء العليل - ج ١ ص ٥٠ ط / دار إحياء التراث العربي ، مكتبة الكليات الأزهرية .

يأتي : —

١ — بعموم قوله — صلى الله عليه وسلم — ليلة الضيف حق واجب على كل مسلم (١) .

٢ — وأيضاً بعموم قوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة (٢) .

وجه الدلالة من هذين الحديثين :

هو العموم في وجوب الضيافة وذلك يدل على أن المسلم والذمي يضافان .

٣ — الضيافة معناها معنى صدقة التطوع وهي تحل للمسلم الغني والذمي (٣) .

ثانياً : أدلة الرأي الثاني :

استدل أصحاب الرأي الثاني على عدم وجوب ضيافة الذمي على المسلم بما يأتي : —

١ — ما روى عن أبي سعيد الخدري — رضي الله عنه — : أن النبي صلى الله عليه وسلم — قال : لا تصاحب إلا مؤمناً ، ولا يأكل طعامك إلا تقي (٤) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) أحكام الذمة ج ٣ ص ٣٤٢ .

(٤) سنن أبي داود ج ٢ ص ٦٧٥ برقم ٢٨٣٢ ، والترمذي ج ٤ ص ٦٠٠ برقم

وجه الدلالة :

نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن مصاحبة غير المؤمنين، ونهيه أيضاً على ألا يأكل طعام المسلم إلا بقي ، وذلك يدل على عدم ضيافة الذمي .

ونوقش هذا :

بأن ذلك يقصد به ما هو زائد على الضيافة من الإكرام والإحسان وهو طعام الدعوة لا طعام الحاجة ، قال تعالى : " (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً " (الانسان: ٨) .

ومعلوم أن أسراهم كانوا كفاراً غير مؤمنين ، وإنما حذر من صحبة من ليس بقي وزجر عن مخالطته ومؤاكلته ، لأن المطاعم توقع الألفة والمودة في القلوب (١) .

٢ - أن الضيافة من مكارم الأخلاق ومحاسن العادات ومن آداب الإسلام ، وذلك خاص بالمسلمين .

٣ - أنه لو كان للذمي حق الضيافة على المسلم ، لنص عليه في الشروط العمرية وغيرها ، ولما لم يكن كذلك ، دل على أن الضيافة ليست بواجبة (٢) .

الراجع :

ونميل للرأي الثاني القائل بعدم وجوب ضيافة الذمي على

(١) تحفة الأحوزي ج ٧ ص ٦٤ ، فيض القدير ج ٤ ص ٢٦٠ .

(٢) انظر : الضيافة - دراسة فقهية مقارنة - لأستاذنا الدكتور / سيف رجب قزامل ص ٤٦ .

المسلم، لوجهة ما استدل به ، ونرجح القول بأن ضيافة الذمي على المسلم جائزة أو مستحبة ، لما روى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ضافه ضيف كافر ، فأمر له بشاة فحلبت ، فشرب حلابها، ثم أخرى فشرب حلابها ، ثم أخرى فشرب حلابها حتى شرب حلاب سبع شياه ، ثم أنه أصبح فأسلم ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر له بشاة فحلبت فشرب حلابها ، ثم أمر له بأخرى فلم يستتمها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن المسلم يشرب في معي واحد ، والكافر يشرب في سبعة أمعاء (١) .

فإذا : الحديث هذا يؤخذ منه جواز تضييف الكافر ويدخل في الكافر أهل الكتاب من اليهود والنصارى لأنهم كفار فيستجب إكرامهم والإحسان إليهم ، وربما يكون ذلك مدخلاً لإسلام أحدهم ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - أضاف الكفار - إكراماً لهم لعلهم يتأثرون من باب الدعوة ، أو كفار معاهدين لهم حقوق (كفار أقارب) .

(١) قوله (حلابها) الحلاب اللبن الذي يحلب ، والحلاب والمحلب . الإناء الذي يحلب فيه اللبن .

وقوله (معي) مفرد أمعاء كعنب وأعناب - وهي المصارين .
انظر : الموطأ - للإمام مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ج ٢ ص ٩٢٤ ط / دار إحياء التراث العربي .

المبحث الرابع

الضيافة على أهل الحضر

اتفق القائلون بوجوب الضيافة على وجوب ضيافة المسلم المجتاز^(١) إن كان في القرى واختلفوا في وجوب ضيافة المسلم المجتاز إن كان في الحضر على رأيين : -

الرأي الأول : أن الضيافة تجب على أهل البادية والحضر وهو للشافعية^(٢) ورأي للحنابلة^(٣) واختيار ابن حزم من الظاهرية^(٤)، والزيدية^(٥)، والأباضية^(٦).

الرأي الثاني : أن الضيافة تجب على أهل البادية وأهل القرى ، ولا تجب على أهل الحضر . وهو للمالكية^(٧) ، والمذهب للحنابلة^(٨) ، وبعض الزيدية^(٩).

الأدلة :

أولاً : أدلة الرأي الأول :

استدل أصحاب الرأي الأول القائل بوجوب الضيافة على أهل

(١) **المجتاز :** هو الغريب الذي يمر في طريقه ببيت من البيوت التي على الطريق ، أو ببلد من البلاد ، المنتقى شرح الموطأ ج ٧ ص ٢٤٢ .

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ٥٧ وما بعدها .

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : للمرداوي ج ١٠ ص ٣٨١ ط / دار إحياء التراث العربي ، الروض المربع ج ٣ ص ٣٣٥ .

(٤) المحلى : لابن حزم الظاهري ، ج ٨ ص ١٤٧ .

(٥) البحر الزخار ج ٥ ص ٣٣٣ .

(٦) شرح النيل ج ٥ ص ١٩٤ .

(٧) المنتقى شرح الموطأ - ج ٧ ص ٢٤٢ ، مواهب الجليل ج ٢ ص ٤١٧ وما بعدها .

(٨) المغني : لابن قدامة ج ٨ ص ٦٢٤ ، أحكام أهل الذمة ج ٢ ص ٧٨٣ .

(٩) البحر الزخار ج ٥ ص ٣٣٣ .

الحضر والبادية والقرى بما يأتي : —

أ — بما روى أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، جائزته يوم وليلة . (١) .

وجه الدلالة :

أن الحديث عام في مشروعية الضيافة ، سواء كان المضيف من أهل الحضر ، أو البادية ، أو القرى .

٢ — ما روى عن عقبة بن عامر — رضي الله عنه — أنه قال : قلنا يا رسول الله ، إنك تبعثنا فنزل يقوم فلا يقروننا ، فما ترى فيه ؟ فقال لنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم : إن نزلتم يقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم (٢) .

وجه الدلالة :

أن الحديث أوجب الضيافة على أهل الحضر والبادية بدليل قولهم — إنك تبعثنا — حيث أنهم كانوا وفداً ، أو غزاه ، وهم في تلك الحالة قد يكونوا في الحضر أو البادية .

ثانياً : أدلة الرأي الثاني :

استدل أصحاب الرأي الثاني على أن الضيافة لا تجب على أهل الحضر بالسنة والمعقول .

(١) سبق تخريجه .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٢٢ ص ٢٣٨ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٣٢ .

أما السنة : فمنها :

١ - ما روى عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال انطلق نفر من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فأستضافوهم فلبوا أن يضيفوهم . . (١) .

وجه الدلالة :

يدل الحديث على أن الضيافة تجب على من كان بالبادية وإلا لما طلبوا منهم الضيافة ، وأقرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - على صنيعهم (٢) .

ونوقش هذا :

بأنها حالة ضرورة ، كما هو واضح من سياق الحديث - وحالة السفر عموماً تصان بها الضرورات (٣) .

٢ - روى عن ابن عمر - رضي الله عنهما أنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الضيافة على أهل الوبر وليست على أهل المدر (٤) .

أهل الوبر : سكان الخيام والبولادي .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٢٠ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) شرح النيل ج ٥ ص ١٩٤ .

(٣) انظر : الضيافة - دراسة فقهية مقارنة : لأستاذنا الدكتور / سيف رجب قزامل ص ٤٦ .

(٤) شرح النووي على مسلم ج ١٤ ص ٢١٤ ، صحيح وضعيف الجامع الصغير - لمحمد ناصر الدين الألباني ج ١٧ ص ١٨٩ .

• أهل المدر : سكان المدن .

وجه الدلالة :

الحديث صريح في عدم وجوب الضيافة على أهل الحضر .

ونؤتى هذا :

• بأن الحديث موضوع .

وأما المعقول : فمن وجهين :

الوجه الأول :

أهل الحضر تلحقهم مشقة لو التزموا بالضيافة ، لأن ذلك يتكرر عليهم ولما خلوا منها ، بخلاف أهل القرى فإنه يندر ذلك .

الوجه الثاني :

أن المسافر يجد في الحضر من المسكن والطعام وغير ذلك : ما يحتاج إليه فلا تلحقه المشقة لعدم الضيافة ، وأما في القرى الصغار، فلا يجد ما يحتاج إليه فهو كالمضطر إلى من يضيفه (١) .

الراجع :

ونميل للرأي الأول القائل بوجوب الضيافة على أهل الحضر لقوة وجاهة ما استدل به ، ولأن الحديث في الضيافة عام ، والضيافة كما أسلفنا أنها من مكارم الأخلاق ، والكرم كما يكون مادياً يكون معنوياً ، لأن المسافر حتى ولو وجد في الحضر المسكن والطعام ، إلا أنه يحتاج إلى من يؤنسه ويخفف عنه صعوبة الغربة ، ويدله على مواطن حاجاته

(١) المنتقى شرح الموطأ ج ٧ ص ٢٤٢ .

المبحث الخامس

حكم الضيافة للحاضر (المقيم)

ذهب غالبية الفقهاء (١) إلى أن الضيافة لا تجب إلا للمسافر الذي يجتاز القرى والمدن .

واستدل على ذلك بما يأتي : -

١ - قوله تعالى : " وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا " (الاسراء: ٢٦) .

قال ابن كثير - رحمه الله - في قوله تعالى : (وابن السبيل) ويدخل في ذلك الضيفاء الذي ينزل بالمسلمين (٢) .

٢ - ما روى عن أبي سعيد الخدري - رحمه الله - انطلق نفر من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب ، فاستضافوهم . (٣) .

وجه الدلالة :

دل الحديث على أن الصحابة كانوا في سفر مما يدل على أن الضيافة لا تجب إلا للمسافر .

٣ - ما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى : أن أناساً من الأنصار

(١) المنتقى شرح الموطأ ج ٧ ص ٢٤٢ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٢٨٠ ، الروض المربع ج ٣ ص ٢٥٣ ، البحر الزخار ج ٥ ص ٢٣٤ ، شرح النيل وشفاء العليل ج ٥ ص ٢٠٩ .

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٨١ .

(٣) سبق تخريجه .

سافروا فأرملوا ، فمروا بحي من أحياء العرب فسألوهم القرى
 . فأبوا عليهم (١٠٠٠) (١) .

وجه الدلالة :

وهذا يدل أيضاً على أن الضيافة لا تجب إلا للمسافر .
 وذهب الحنابلة في رواية (٢) وبعض الزيدية (٣) إلى أن الضيافة
 تجب للمقيم .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

١ - ما روى عن عبد الرحمن بن أبي بكر - رضي الله عنهما - أن
 أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء ، وأن النبي - صلى الله عليه
 وسلم - قال : مرة من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث
 ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو بسادس (١٠٠٠)
 الحديث (٤) .

وجه الدلالة :

الحديث يدل على وجوب الضيافة للمقيم .

ونوقش هذا :

بأن ضيافة أهل الصفة للضرورة ، لأنهم كانوا فقراء فلا بد من

(١) المحلى ج ٨ ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، الأموال لأبي عبيد ص ١٧٣ ، أثر رقم ٧٣٨ - ط / دار الفكر .

(٢) الإنصاف ج ١٠ ص ٣٨٥ ، الروض المربع ج ٣ ص ٢٥٣ .

(٣) البحر الزخار ج ٥ ص ٣٣٤ .

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٤ ص ٨٥ .

والصفة : مكان في مؤخرة المسجد النبوي مظلل أعد لنزول الغرباء فيه مما
 لا مأوى له ولا أهل وكانوا يكثرون فيه ويقلون بحسب من يتزوج منهم أو من
 يموت أو يسافر - المرجع السابق .

سد حاجتهم .

الراجع :

ونميل للرأي الأول القائل بأن المقيم ليس له حق الضيافة ولأنه لو كان للمقيم حق الضيافة لكان ما أكثر المقيمين الذين يقرعون الأبواب ، إذا فلا بدأ ، يكون مجتازاً أي مسافر ولكن لا مانع من ضيافة المقيم في حالة الضرورة إذا لجأ إلى من يضيفه أو إذا دعى إلى ذلك فهذا لا نقول بوجوبه على من دعاهم وإنما هو فعل حسن منه ، وهو من إحكام الطعام الذي يثاب عليه ولا يأنثم بتركه .

المبحث السادس

حكم الامتناع عن إكرام الضيف

الضيف إذا نزل بقوم ، فلم يضيفوه ، فله أن يأخذ حق ضيافته إذا تيسر له ذلك بما يستطيع ، أو بالقضاء ، جاء في الفقه الواضح : (١)
والضيف إذا نزل بقوم فلم يكرموا جاز أن يأخذ منهم بقدر ما يكفيه يوماً وليلة بالاغتصاب أو بالسرقه ، وله أن يرفع أمره للقاضي لينصفه منهم، فهذا حقه الواجب له .

والدليل على ذلك :

ما رواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه - قال صحيح الإسناد - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم قال : أيما ضيف نزل بقوم فأصبح الضيف محروماً فله أن يأخذ قراه ولا حرج عليه (٢) .

وروى أبو داود والحاكم بسند صحيح عن أبي كريمة المقداد بن معد يكرب الكندي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليلة الضيف حق على كل مسلم ، فمن أصبح بفنائيه ، فهو عليه دين إن شاء قضى ، وإن شاء ترك (٣) .

وروى أبو داود أيضاً والحاكم بسند صحيح عن المقداد بن معد يكرب رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) الفقه الواضح ج ٣ ص ١٥٥ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه .

أما رجل أضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى (١) ليلته من زرعه وماله (٢) .

كل هذا يفيد أحقية الضيف في أخذ حق ضيافته منهم ، إذا تيسر له ذلك بما يستطيع ، أو أن يرفع الأمر للقاضي ليأخذ له حقه منهم .

(١) القرى - بالكسر : الطعام ونحوه مما يحتاج إليه الضيف : المصباح المنير / مادة قرى

(٢) سبق تخريجه .

الفصل الثالث

آداب الضيافة

للضيافة آداب عامة تخص الضيف والمضيف وكل ما يتعلق بالضيافة ، كالمدة ومكان المقام والإذن في الأكل ونحو ذلك وسنتكلم عن آداب الضيافة وذلك في مجئين ، بيانهما ما يأتي : -

المبحث الأول

آداب المضيف

وردت أحاديث كثيرة بينت لنا بعض الآداب التي يجب على المضيف أن يراعيها تجاه الضيف ، ونذكر بعض الآداب التي تخص المضيف وهي : (١)

١. الترحيب بالضيف وإيناسه بالحديث الطيب .:

ينبغي على المضيف أن يلقي ضيفه بالبشاشة والترحيب وأن يتحدث مع الضيف بالحديث الطيب ، والقصص التي تليق بالحال .

٢. تنويع الطعام للضيف :

يجب على المضيف أن يقدم للضيف من الطعام والشراب بما توفر لديه ، ولا بأس بجمع الإدام النادر لضيفه أو وليمة أو ما أشبه ذلك ، وإنما يكره التنويع الكثير في الأطعمة ، حتى لا يخرج إلى حد السرف ، وكذلك لا يؤدي إلى إتفاق الأتمان الكثيرة في هذا ، وربما يحمله هذا التكلف على الاستدانة من فلان وفلان ، فيقول في حق الضيف ما لا ينبغي أن يقال سخطاً عليهم فيضيع أجره ، وتذهب مروءته .

وروى عن عبد الله بن عميرة قال : دخل على جابر رضي الله عنه نفر من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - فقدم إليهم خبزاً وخبلاً ، فقال : كلوا فبقي سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : نعم الإدام الخل . إنه هلاك بالرجل أن يدخل إليه نفر من إخوانه فيحتقر ما في بيته أن يقدمه إليهم ، وهلاك بالقوم أن يحتقروا ما قدم

(١) الفقه الواضح ج ٣ ص ١٥١ ، ١٥٢ .

إليهم .

رواه أحمد والطبراني وأبو يعنى إلا أنه قال : وكفى بالمرء شراً
أن يحتقر ما قرب إليه ^(١) .

٣. إن كان الرجل في سعة من المال

قدم للضيف ما يليق به على قدر وسعه مبالغة في إكرامه وسد
حاجته كما فعل إبراهيم عليه السلام بضيفه " إذ قرب إليهم عجلأ سميناً
حنيداً مشوياً وكاتوا ثلاثة ولم يعلم أنهم من الملائكة .

فخير الإتفاق ما كان على الضيافة ، فمن بالغ في إكرام الضيف
بالغ الله في إكرامه .

قال تعالى : " وَمَا أَنْعَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ
الرَّازِقِينَ " ^(٢) .

٤. ألا يستشير الضيف هل يريد الطعام أم لا ؟

يستحب للمضيف ألا يستشير الضيف هل يريد الطعام أم لا ، فإن
ذلك يحرجه ، ويجعله يأبى أن يقدم إليه شيء ، وقد يكون جاعاً ، ولا
يظهر أمامه أن يُعد له الطعام ، أو يقول لأهل بيته بصوت مرتفع :
احضروا لنا كذا وكذا من الطعام ، أو ما أشبه ذلك . بل يتسلل في خفية
وخفة إلى أهله فيحضر ما وجده من الطعام كما فعل إبراهيم عليه السلام
فقد قال عز وجل : " فَوَاعَزِمْنَا إِلَىٰ أَهْلِهِ فَأَجَاءَ يَحِبِلًا سَمِيمًا " ^(٣) .

(١) ذكره المنذري في الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٣٧٤ وقال : وبعض أساتيدهم حسن " ،
و " نعم الإدام الخل " في الصحيح ولعلي قوله : إنه هلاك بالرجل إلخ . من

كلام جابر مدرج غير مرفوع .

(٢) سورة سبأ آية : ٢٩ .

(٣) سورة الذاريات : آية : ٢٦ .

٥. وضع الطعام أمام الضيف

إن جاء المضيف بالطعام فينبغي عليه أن يضعه أمامه بنفسه ،
وذلك مبالغة في تكريمه إن أمكنه ذلك ، ولا يكلفه الانتقال إليه ، فقد جاء
إبراهيم عليه السلام بالطعام وقربه إليهم بنفسه في المكان الذين هم فيه
، ودعاهم إليه برفق ولين وبشاشة فقال : " أَلَا تَأْكُلُونَ " (١) .

٦. يستحب للمضيف أن يخدم الضيف بنفسه

لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - تولى أمر أصحاب النجاشي
بنفسه الكريمة فقل له : ألا تكفيك ؟ فقال : " اخدموا أصحابي فأريد أن
أكافئهم " .

٧. ألا يقول للضيف كل في كل لحظة

لأن ذلك ربما يحرجه ويخلجه ويحمّله عن الكف عن الأكل .

٨. أن يأكل مع ضيوفه

ولا بأس أن يأكل مع ضيوفه - لأن في ذلك مؤانسة له ، حتى
ولو تصنع بالأكل معه .

هذه بعض الأمثلة على الآداب التي ينبغي للمضيف أن يراعيها ،
حيث أن هناك آداب كثيرة يجب أن تراعى وذلك حسب حالة الضيف أو
الضيوف ، فمثلاً : يجوز للإنسان إذا حضر معه جماعة كثر أن يدخلهم
فوجاً فوجاً إذا كان مجلس الطعام لا يتسع .

وإذا كان يأكل مع إنسان ضرير أعلمه بما بين يديه حتى لا يفوته
الطعام الطيب ، وكذلك لا يخرج الضيوف بإبقائهم دون أن يأذن لهم
بالطعام .

(١) الذاريات آية : ٢٧ .

فقد جاء في الموسوعة الفقهية : (١) " يستحب للمضيف إيناس

الضيف بالحديث الطيب والقصص التي تليق بالحال ، لأن من تمام الإكرام طلاقة الوجه وطيب الحديث عند الخروج والدخول ليحصل له الانبساط ، ولا يتكلف ما لا يطيق لقوله — صلى الله عليه وسلم — : أما وأتقياء أمتي براء من التكلف (٢) وأن يقول للضيف أحياناً : كل " من غير إلحاح وألا يكثر السكوت عند الضيف ، وأن لا يغيب عنه ، ولا ينهر خادمه بحضرته ، وأن يخدمه بنفسه ، وألا يجلسه مع من يتأذى بجلوسه أو لا يليق له الجلوس معه ، وأن يأذن له بالخروج إذا استأذنه ، وأن يخرج معه إلى باب الدار تنميماً لإكرامه ، وأن يأخذ بركاب ضيفه إذا أراد الركوب " .

(١) الموسوعة الفقهية ج ٨ ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٢) المقاصد الحسنة ص ٩٨ ، كشف الخفاء ج ١ ص ٢٠٥ وما بعدها .

المبحث الثاني

آداب الضيف

ذكرنا في المبحث السابق آداب المضيف فما هي آداب الضيف لأن الضيافة فيها ضيف ومضيف ، والمضيف تقدم للكلام عنه ، ونذكر هنا بعض الآداب التي تخص الضيف (١) وهي :

١. لا يجوز له إخراج المضيف

فمن نزل ضيفاً فلا يزيد مقامه عند المضيف على ثلاثة أيام ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - الضيافة ثلاثة أيام ، فما زاد فصدقة - (٢) .

أما إذا رغب صاحب البيت في جلوسه فعند ذلك يجلس ولا يجوز له أن يثقل عليه وأن يعرضه للضيق ، وأن يوقعه في الإثم ، بل أن يقول قولاً أو يفعل فعلاً يائمه به .

٢. ألا يكلفه ما لا يطيق

وذلك بأن يأكل مما قدم له ، وينبغي أن خير ألا يتشترط لو قال : ماذا تريد ؟ فيقول : أريد كذا وكذا ، يتطلب الأشياء التي قد لا توجد ، اللهم إلا إذا كان يعلم أنه ليس في ذلك تكلف ويدخل السرور على من حيزه .

٣. ألا يتقدم على صاحب البيت في الإمامة

ومن آداب الضيف ، أنه لا يتقدم على صاحب البيت في الإمامة ،

(١) الموسوعة الفقهية ج ٢٨ ص ٣١٨ .

(٢) الحديث سبق تخريجه .

لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه .

٥ . ينبغي على الضيف المبادرة إلى الأكل إذا دعى

فإن السنة إذا قدم الطعام أن يبادر بالأكل ، لأنه كرامة لصاحب المنزل، فلما قبضت الملائكة أيديهم نكرهم إبراهيم عليه السلام ، لأنهم خرجوا عن العادة ، وخاف أن يكون وراءهم شر ، قال تعالى : " فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ " (١) فقبول الكرامة والأكل منها فيه تطيب لخاطر المضيف ، والرفض فيه شيء من الإهانة والإزعاج (٢) .

هذه بعض آداب الضيافة في الإسلام ، الإسلام الذي يحقق الألفة بين جميع الناس بتشريعاته التي هي غاية في الدقة - علاوة على الشمولية والمرونة - وآية في الأحكام .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نذكر بعض الأمور التي قد يفعلها الضيف والتي من شأنها أن تكون خارجة عن آداب الضيافة وحكمها عن الفقهاء ، كالطعام المقدم للضيف هل يحتاج إلى إذن ليأكله ، وهل يجوز أن يتصرف فيه بإعطائه للغير ؟ وما الحكم لو تعدى عليه بالإتلاف ، أو أتلف شيئاً من أثاث صاحب البيت ؟ وما الحكم لو سرق الضيف مال مضيّفه .

(١) سورة الذاريات آية ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : للقرطبي ج ٩ ص ٦٣ وما بعدها .

للإجابة عن ذلك يمكن لنا القول : -

أولاً : بالنسبة لما يُقدّم للضيف من الطعام فله أن يأكل منه بدون إذن من المضيف اكتفاء بالقرينة ، إلا إذا كان المضيف ينتظر غيره من الضيوف، فلا يجوز له حينئذ الأكل إلا بإذن المضيف .

ثانياً : بالنسبة لملكية الطعام المقدم للضيف :

فقد اختلف فيه الفقهاء إلى أقوال :

فعند الحنابلة : قولان :

أحدهما : للشيخ عبد القادر والشيخ تقي الدين ، أن الضيف يأكل على ملك صاحب الطعام على وجه الإباحة وليس ذلك تملك .

الثاني : روى عن الإمام أحمد رحمه الله : أن الضيف يملك ما قدم إليه وإن كان ملكاً خاصاً بالنسبة إلى الأكل لأنه مما جرت العادة بالمسامحة فيه والإذن عرفاً فجاز كصدقة المرأة من بيت زوجها (١) .

وللشافعية أربعة أقوال :

الأول : يملكه بالأخذ .

الثاني : يملكه بدخول الطعام في الفم .

الثالث : يملكه بالبلع .

الرابع : لا يملكه بحال .

(١) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ٢٤١ .

وعلى كل سواء قلنا بأن الضيف يملكه أو لا يملكه فذلك يرجع العرف، كما أنه يختلف باختلاف الأموال ومقاديرها فالضيف يجب عليه ألا يتصرف فيما قدم له إلا بالأكل لأنه المأذون له فيه ، فلا يطعم سائلاً ، ولا هرة ، وله أخذ ما يعلم رضاه ، لأن المدار على طيب نفس المالك ، فإذا دلت القرينة على ذلك حل (١) .

رابعاً : بالنسبة لانتلاف ما يقدم للضيف من طعام :

فقد صرح الشافعية : أن الضيف لا يضمن ما قدم له من طعام إن تلف بلا تعد منه ، كما لا يضمن إناءً وحصيماً يجلس عليه ونحوه ، سواء قبل الأكل أو بعده ، ولا يلزمه دفع هرة عنه ، ويضمن إناءً حملة بغير

إذن (٢) .

خامساً : سرقة الضيف مال مضيفه :

اختلف الفقهاء في إقامة الحد على الضيف :

ذهب الحنفية (٣) ، والمالكية (٤) إلى أن الضيف إذا سرق من بيت المضيف لا يقطع .

ووجهتهم في ذلك : هو أن المال لا يعد محرراً (٥) في حقه ،

(١) الموسوعة الفقهية ج ٨ ص ٣١٧ ، الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٤٤ ، حاشية البيجومي ج ٣ ص ٣٩٣ ، نهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٧٦ ، كشف القناع ج ٥ ص ١٨٠ ، مواهب الجليل ج ٤ ص ٥ .

(٢) حاشية البيجومي على الخطيب ج ٣ ص ٣٩٣ ، الموسوعة الفقهية ج ٢٨ ص ٣١٨ .

(٣) المبسوط للرخسي ج ٩ ص ١٤١ ، الهداية شرح بداية المبتدي ٢ / ١٢٤ .

(٤) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤٢ .

(٥) الحرز لغة : هو الموضع الحصين الذي يحرز فيه الشيء . أي يحفظه : القاموس المحيط : باب الزاي فصل الحاء مادة " حرز " .

واصطلاحاً : هو الموضع الذي يحفظ فيه المال عادة بحيث لا يعد صاحبه مضيقاً له بوضعه فيه .

مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦٤ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٥٥ .

لكونه مأذوناً بدخوله ، ولأنه بمنزلة أهل الدار فيكون فعله خيانة لا سرقة
توجب التعزير ، وكل ذلك يوجب الشبهة التي تسقط الحد عنه .
وذهب الحنابلة (١) : إلى أنه ينظر ، فإن سرق من الموضع الذي
أنزله فيه أو موضع لم يحرزه عنه لم يقطع ، لأنه لم يسرق من حر .
وإن سرق من موضع محرز عنه تنظر فإن كان المضيف منعه
قراه (٢) فيسرق بقدر ما منعه فلا قطع وإن لم يمنعه قراه (٣) فعليه
القطع .

ووجهتهم في ذلك :

هو أن الضيف سرق مالا محرزاً عنه لا شبهة له فيه .
وروى عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه لا قطع على الضيف (٤)
وذهب الظاهرية (٥) إلى إيجاب القطع على كل من سرق وتحققت
فيه الشروط ما عدا الأب لا يقطع بسرقة مال ابنه .
واستدلوا على ذلك بعموم الآيات والأحاديث التي وردت في
هذا الشأن فإنها لم تفرق بين أحد فكل من تحققت فيه شروط السرقة
تقطع يده .

ونؤتى هذا :

بأن هذه الآيات والأحاديث العامة قد خصصت بقوله صلى الله
عليه وسلم " إدرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلم

(١) المغني ج ٩ ص ٢٢٠ .

(٢) يعني بخل وما ضيفه .

(٣) يعني ضيفه وأكرمه .

(٤) المغني ج ٩ ص ٢٠٢ ، الإنصاف ج ٨ ص ٢٤١ .

(٥) المحلى ج ١١ ص ٣٤٥ .

مخرجاً فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير له من أن يخطيء في العقوبة " (١) .

وبعد فإن الرأي المختار هو ما ذهب إليه الحنفية من أنه لا تقطع يد الضيف بسرقة مال مضيفه ، لوجود الشبهة التي تدرء الحد عنه ، وإن كان يعزر بأخذه مال الغير .

والله أعلم

(١) سنن البيهقي ج ٨ ص ١٣٨ ، نيل الأوطار ج ٧ ص ١١٧ .

الخاتمة

تتضمن أهم نتائج البحث

- من العرض السابق لهذا البحث يمكن أن نجمل نتائجه فيما يلي :-
- ١ - الضيافة من مكارم الأخلاق وجميل الخصال التي تحلى بها الأنبياء وحث عليها المرسلون ، واتصف بها الأجواد الكرام ، ورغب فيها الإسلام وعدها من أمارات صدق الإيمان .
 - ٢ - حكم الضيافة أنها سنة إلا لمجتاز مضطر لم يجد إلا هذا الضيف ، فتجب عليه .
 - ٣ - للإمام أن يشترط الضيافة على أهل الذمة لمن يمر بهم من المسلمين .
 - ٤ - لا تجب ضيافة الذمي على المسلم ، ولكن إذا رغب إسلامه بتأليف قلبه فلا مانع من إضافته على سبيل الإكرام والإحسان ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - أضاف الكفار إكراماً لهم ، لعلمهم يتأثرون من باب الدعوة .
 - ٥ - تجب الضيافة على أهل الحضر والقرى والبادية لعموم الأدلة الواردة في الضيافة .
 - ٦ - ليس للمقيم حق الضيافة ، ولا مانع من ضيافته في حالة الضرورة وذلك على سبيل إطعام الطعام الذي يثاب عليه المسلم ولا يأثم بتركه .
 - ٧ - للضيافة أحكام وآداب تتعلق بالمضيف تجاه ضيفه ، وكذلك بالمضيف تجاه مضيفه .

- ٨ - يجب على الضيف ألا يتصرف فيما قدم له من طعام إلا بالأكل فقط ،
لأنه المأذون له فيه ، إلا ما جرت العادة بالمسامحة فيه .
- ٩ - لا يضمن الضيف ما قدم له من طعام إن تلف بلا تعد منه إذا سرق
من مال مضيفه شيئاً لا تقطع يده ، لوجود الشبهة التي تدرأ الحد
عنه .

والله أسأل أن أكون قد وفقت في عرض هذا البحث الوجيز ،
وصلّى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د / محمد عبد الحميد سويفي

أهم مصادر البحث

أولاً : القرآن الكريم وعلومه :

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أحكام القرآن : لأبي بكر أحمد الجصاص ، الناشر : دار المصنف بالقاهرة .
- ٣ - أحكام القرآن : لأبي بكر محمد بن العربي ، ط / دار الكتب العلمية بيروت .
- ٤ - التفسير الكبير ومفاتيح الغيب : للفخر الرازي ، ط / دار الفكر للطباعة والنشر .
- ٥ - الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، ط / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، وهي طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
- ٦ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير : لمحمد بن علي الشوكاني ، ط / دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة بمصر .

ثانياً : كتب السنة وشروطها :

- ١ - الأموال لابن أبي عبيد القاسم بن سلام - ط / مكتبة الكليات الأزهرية ، ودار الفكر .
- ٢ - بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام : للحافظ بن حجر العسقلاني ، مطبوع مع سبل السلام .

- ٣ - التعليق المقني على الدار قطني : لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، مطبوع بذييل سنن الدار قطني .
- ٤ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى للمباركفوى - ط / دار الفكر .
- ٥ - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين : لأبى زكريا يحيى بن شرف النووي ، ط / دار الحديث بمصر .
- ٦ - سنن ابن ماجه : لأبى عبد الله محمد بن زيد القزوينى بن ماجه ، ط / دار إحياء الكتب العربية / مصر .
- ٧ - سنن أبى داود : لأبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ط / المكتبة العصرية - بيروت .
- ٨ - سنن الترمذى : لأبى عيسى بن سورة الترمذى ، ط / مصطفى الحلبي بمصر .
- ٩ - شرح النووي - على مسلم - لأبى زكريا يحيى بن شرف النووي ، ط / دار الريان للتراث بمصر .
- ١٠ - صحيح البخارى : لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى مطبوع مع فتح البارى .
- ١١ - صحيح مسلم : لأبى الحسن مسلم بن حجاج النيسابورى . مطبوع مع شرح النووي .
- ١٢ - فتح البارى : للحافظ علي بن حجر الصقلاني . ط / دار الفكر بيروت .
- ١٣ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : لعلاء الدين علي المتقي بن

- حسان الهندي ، ط / مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان .
- ١٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ط / دار صادر - بيروت ، ط / دار الفكر ، وطبعات أخرى .
- ١٥- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: محمد عبد الرحمن السخاوي ، الناشر : مكتبة الخانجي بمصر .
- ١٦- نيل الأوطار : محمد بن علي الشوكاني ط / مكتبة الدعوة الإسلامية - شباب الأزهر .

ثالثاً : أصول الفقه وقواعده :

- ١- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان : زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم ، ط / مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - مصر .
- ٢- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول : جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ، ط / مؤسسة الرسالة - بيروت

رابعاً : كتب الفقه :

أ. الفقه الحنفي :

- ١- الإختيار لتعليل المختار : محمود بن مودود الموصلي ، ط / دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان - طبعة ثالثة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود

- الكاساني ، ط / دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- ٣ - بداية المبتدي : برهان الدين المرغيناني ، مطبوع مع الهداية .
- ٤ - تنوير الأبصار : محمد بن عبد الله التمرتاشي : مطبوع مع حاشية رد المحتار .
- ٥ - حاشية رد المحتار - حاشية ابن عابدين : لمحمد أمين الشهير بابن عابدين ط / مصطفى البابي الحلبي .
- ٦ - حاشية سعد الله بن عيسى المفتي - الشهير بسعد جلبي ، وسعد أفندي - مطبوع مع فتح القدير .
- ٧ - الدر المختار : لعلاء الدين الحصكفي - مطبوع مع حاشية رد المحتار .
- ٨ - العناية على الهداية : لمحمد بن محمود البابرني ، مطبوع مع فتح القدير .
- ٩ - فتح القدير : للكمال بن الهمام ، ط / دار الفكر - بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ١٠ - الهداية شرح بداية المبتدي : لبرهان الدين المرغيناني - مطبوع مع فتح القدير ، ط / دار الفكر - بيروت .

ب. الفقه المالكي :

- ١ - التاج والإكليل لمختصر خليل : لأبي عبد الله محمد بن يوسف : الشهير بالموافق - مطبوع مع مواهب الجليل .
- ٢ - جواهر الإكليل شرح مختصر خليل : صالح عبد السميع الأزهرى ، ط / دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي بمصر .

- ٣ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : محمد عرفه الدسوقي ط /
دار إحياء الكتب العربية بمصر .
- ٤ - مختصر خليل : لأبي الضياء سيدي خليل ، مطبوع مع جواهر
الإكليل .
- ٥ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : لأبي عبد الله محمد بن
عبد الرحمن - المعروف بالخطاب - ط / دار الفكر الطبعة الثانية
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

ج. كتب الشافعية :

- ١ - تكملة المجموع : للإمام السبكي ، والتكملة الثانية : محمد نجيب
المطيعي ، / دار الفكر للطباعة والنشر .
- ٢ - حاشية البيهقي على المنهاج : سليمان بن محمد البيهقي -
طبع القاهرة بمصر .
- ٣ - المجموع - شرح المذهب : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ،
ط / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٤ - مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج : محمد الشربيني الخطيب
ط / مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- ٥ - المنهاج : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، مطبوع مع مغني
المحتاج .
- ٦ - المذهب : لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، مطبوع مع
المجموع وتكملته ، وطبعة أخرى : دار المعرفة للطباعة والنشر

• بيروت - لبنان .

د. كتب الحنابلة :

- ١ - أحكام أهل الذمة : لابن القيم - ط / دار العلم للملايين .
- ٢ - الإقناع في فقه الإمام أحمد : لأبي النجا شرف الدين الحجاوي ، مطبوع مع كشاف القناع .
- ٣ - الإحصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : لعلاء الدين أبي الحسن المرادوي ، ط / دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٤ - الشرح الكبير : لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن قدامة - مطبوع مع المغني .
- ٥ - كشاف القناع على متن الإقناع : منصور بن يونس البهوتي : ط / عالم الكتب : بيروت - لبنان .
- ٦ - مختصر الخرقى : لأبي القاسم عمر بن الحسن أحمد الخرقى - مطبوع مع المغني .
- ٧ - المغني : لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن قدامة ط / دار الفكر - بيروت - لبنان ، ط / دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة مصر .

هـ. فقه الظاهرية :

- ١ - المحلى : لأبي محمد علي بن حزم الظاهري : منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .

و. فقه الإمامية :

- ١٠ - شرائع الإسلام : للمحقق الحلي جعفر بن الحسن - منشورات دار

مكتبة الحياة — بيروت — لبنان .

ز . فقه الإمامي :

١ — شرح النيل وشفاء العليل : محمد بن يوسف بن أطفيش ط / مكتبة

الإرشاد — جدة — السعودية .

٢ — النيل وشفاء العليل : ضياء الدين عبد العزيز الثميني ط / مكتبة

الإرشاد — جدة — السعودية .

خامساً : كتب اللغة العربية :

١ — تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي ،

ط / المطبعة الخيرية بالجمالية — مصر .

٢ — القاموس المحيط : لمجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي

ط / مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٣ — مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي الناشر :

دار الحديث بمصر .

٤ — المصباح المنير : أحمد بن محمد الفيومي ، ط / المكتبة العلمية —

بيروت — لبنان .

٥ — المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية بمصر ، ط / وزارة التربية

والتعليم بمصر .

سادساً : مصادر عامة وحديثة ورسائل علمية :

١ — إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغزالي ، ط / مطبعة مصطفى

الحلبي بمصر .

٢ - الموسوعة الفقهية : الصادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت .

٣ - الضيافة : دراسة فقهية مقارنة للأستاذ الدكتور / سيف رجب قزامل - الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م . الناشر مكتبة نور الإسلام بطنطا .

٤ - عقد الذمة : رسالة دكتوراه في كلية الشريعة والقانون بالقاهرة : ١٩٧٩م - للأستاذ الدكتور / محمد سيد أحمد عامر .

٥ - مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط عدد ٣ سنة ١٩٨٥ بحث للأستاذ الدكتور / عبد القادر أبو العلا بعنوان : هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة من عبادات ومعاملات وجنایات أم لا ؟